الجمهوريـــة الجزائريـــة االديمقراطيـــة الشعبيـــة

Peoples DemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and

ScientifiResearch

جامعة احمد دراية ادرار

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Ahmed Draia of Adrar University

Faculty of Economic

Commercial and

Management Sciences

Department of Economic

جامعة أحمد دراية ـ أدرار

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا

إعداد الطلبة:

- داودي سعيد
- بعلا بوجمعة

تحت إشراف:

- د: بكادي مسعود

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
هلالي احمد	أستاذ محاضر – ب –	(رئيسا)
بكادي مسعود	أستاذ محاضر – أ –	(مقررا ومشرفا)
مصطفاوي سفيان	أستاذ محاضر	(مناقشا)

السنة الجامعية : 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بكادي مسعود

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : دراسة امكانية التكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا

من إنجاز :

الطالب(ة) بعلا بوجمعة
الطالب(ة) داودي سعيد

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقيم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في :.....

مساعد رئيس القسم:

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

الإهداء

إلى من كان لهما الفضل في تربيتي وتعليمي

إلى والديّ الكريمين حفظهما الله وأمدَّ في عمريهما

الى إخوتي وأخواتي

الى زوجتي وأبنائي

إلى العائلة الكبيرة

الى جميع زملاء المشوار العلمي

إلى جميع الأصدقاء والأحباء الذين عرفتهم كل باسمه

* ...اهدي ثمرة عملي هذه *

سعيـــــــــــــد

الإهداء

الحمد وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى :

- كل من علمني حرفاً في هذه الدنيا الفانية .
- من تطيب أيامي بقربها ويسعد قلبي بهنائها، إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي الحنون.
- روح أبي الزكيـــــة الطاهـــــرة .
- دفء البيت وسعادته إخوتي الأعزاء كل باسمه.
- زوجتي وأبنائي الأعزاء .
- كل الاشخاص الذين احمل لهم المحبة والتقدير.
- والى كل هؤلاء وهؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع .

** بوجمعـــــة **

كلمة شكر وتقدير

الحمـد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطـانك ملء السماوات وملء الارض .

الحمـد لله حتى يبلغ الحمـد منتهـاه الحمـد لله حتى ترضى وبعد الرضا وصلى الله على الذي بلَغ الرسالة وأدى الأمـانـة ونصـح الأمـة وكشف الغمَة وجـاهد في الله حق جهـاده حتى أتـاه اليقين.

الحمـد الله كلَـه والشكـر لله كلَـه أن وفقنـا في إنجاز بحثنا هـذا المتواضع .

كمـا نرفـع كلمة شكر وتقدير إلى أستـاذنا المشـرف "بكادي مسعود" الـذي لم يبخل علينا بنصحه وار شـادتـه وتوجيهاتـه وحتى معلوماتـه القيمة كما لا ننسى كـل من أمدَنا بيد العـون من قريب أو بعيد.

وفي الأخيـر لا يسعنـا إلا أن ندعـو الله عـزَ وجلَ أن يرزقنـا السـداد والرشـاد والمزيـد من النجاحـات .

فهرس

المحتويات

البيان	الصفحة
الاهداء	
كلمة شكر وتقدير	
الفهرس	
قائمة الجداول والاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ- ث
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي	**01-18**
مدخل	02
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي، دوافعه وأهدافه	**03**
المطلب الأول: نشأة وتعريف التكامل الاقتصادي	03
الفرع الأول: التكامل لغة	03
الفرع الثاني: التكامل من المنظور الاقتصادي	03
الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي لدى الباحثين الغربيين	04
الفرع الرابع: تعريف التكامل الاقتصادي لدى الباحثين العرب	05
الفرع الخامس: التكامل من منظور سياسي	06
المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي واهدافه	07
الفرع الأول: الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي	07
الفرع الثاني: الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي	07
الفرع الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي	08
المبحث الثاني: تفعيل التكامل الاقتصادي	**09**
الطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي (اشكال التكامل الاقتصادي)	09
الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة	09
الفرع الثاني: الاتحاد الجمركي	10
الفرع الثالث: السوق المشتركة	10
الفرع الرابع: الاتحاد الاقتصادي	10
الفرع الخامس: الاتحاد النقدي	11
الفرع السادس: التكامل الاقتصادي الشامل (الاندماج الاقتصادي)	11
المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي	12
الفرع الأول: التنازل عن بعض السلطات العامة	12

الفرع الثاني: تنازل الافراد والهيئات عن المصالح الخاصة	12
الفرع الثالث: تباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية	12
الفرع الرابع: تفاوت الموارد والطاقات	13
المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي	13
الفرع الاول: مزايا التكامل الاقتصادي	13
الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي	15
خلاصة الفصل الأول	18
الفصل الثاني: دعائم ومعوقات التكامل الاقتصادي بين دول شمال إفريقيا	**19-43**
مدخل	20
المبحث الأول: التعريف بدول شمال افريقيا	**21**
المطلب الأول: جغرافية منطقة شمال افريقيا	21
الفرع الأول: جغرافية دولة مصر	21
الفرع الثاني: جغرافية دولة تونس	22
الفرع الثالث: جغرافية دولة الجزائر	23
الفرع الرابع: جغرافية دولة السودان	24
الفرع الخامس: جغرافية دولة المغرب	25
الفرع السادس: جغرافية دولة ليبيا	26
المطلب الثاني: النمو الديمغرافي لدول شمال افريقيا	26
المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي لدول شمال إفريقيا بين الإمكانات والتحديات	**28**
المطلب الأول: الامكانيات الاقتصادية لدول شمال افريقيا	28
الفرع الأول: الموارد البشرية (القوة العاملة)	28
الفرع الثاني: الموارد الزراعية	30
الفرع الثالث: الموارد الطاقوية (النفط)	33
الفرع الرابع: النقل والمواصلات	34
الفرع الخامس: المعادن والاسمدة الصناعية	35
الفرع السادس: الناتج المحلي الاجمالي	35
المطلب الثاني: القيود التي تعيق التكامل الاقتصادي في منطقة شمال افريقيا	36
الفرع الاول: المعوقات الاقتصادية لتكامل الاقتصادي لدول شمال افريقيا	37
الفرع الثاني: المعوقات السياسية لتكامل الاقتصادي لدول شمال افريقيا	39
الفرع الثالث: معوقات وحواجز اخرى لتكامل الاقتصادي لدول شمال افريقيا	41

خلاصة	43
خاتمة	أ- ب- ت
قائمة المصادر والمراجع	47-48-49
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	عدد السكان في دول شمال افريقيا	27
2	عدد السكان الكلي والقوى العام الكلية لدول شمال افريقيا	29
3	المساحة الجغرافية والمساحة المزروعة ونصيب الفرد من المساحة المزروعة	31
4	استخدام الاراضي في دول شمال افريقيا	32
5	احتياطي النفط الخام وصادرات وواردات النفط الخام لدول شمال افريقيا	33
6	الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه لدول شمال افريقيا	36

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	القوة العاملة الكلية لدول شمال افريقيا	30
2	احتياطي النفط الخام الاجمالي لدول شمال افريقيا	34

المقدمة العامة

إن الوضع الاقتصادي الراهن، والاتجاه العام لدول العالم نحو إقامة تكتلات اقتصادية، كان على الدول العربية أن تفكر مجددا في إحياء تكاملها الاقتصادي، وأن تعمل وبشكل جاد على تطبيق وتنفيذ اتفاقياتها التي تدخل في اطار تكاملها، حتى تتمكن بذلك من مواجهة بقية التكتلات الاقتصادية العالمية، والنهوض والعمل على تنمية اقتصاداتها لأنه بات من الواضح أن عملية التنمية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية، وكذا اقامة المشاريع الكبرى، ولتجنب الاقصاء والتهميش من الاقتصاد العالمي، يتطلب اندماج وتكتل دول شمال افريقيا فيما بينها، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهي الفرص المتاحة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي الشمال الافريقي بين واقع ما تملكه دوله من امكانات وما تواجهه من معوقات في هذا المجال؟

ولتبسيط معالم هذه الإشكالية يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتكامل الاقتصادي؟ وما هي دوافعه؟
- ما الهدف من إنشاء التكامل الاقتصادي؟ وما هي مراحله؟
- ما هي أهم المعطيات الجغرافية والامكانات الاقتصادية التي تتربع عليها دول شمال افريقيا؟
- ما هي معوقات التكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا؟

الفرضيات

وكإجابة مبدئية لهذه التساؤلات يمكن القول:

- التكامل هو عبارة عن عملية تقارب مرحلية يهدف الى بناء اجهزة ومؤسسات ويتميز بوجود عوامل مشتركة.
- التكامل الاقتصادي هو أفضل السبل لتحقيق تنمية شاملة لدول شمال افريقيا، باعتباره الكفيل لتحريك عجلة الاقتصاد، وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة، والنفع

المتبادل بينها وزيادة قوتها التنافسية والتفاوضية، والاستفادة من مزيا التخصص وتحقيق جو للمنافسة.

- تمتلك دول شمال افريقيا جل المقومات والامكانيات والموارد لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.
- بالرغم من وجود محاولات للتكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا الا ان مجموعة من العوامل حالت دون تحقيق ذلك خاصة السياسية منها.

أهداف البحث

يسعى البحث الى امكانية التكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا من خلال:

- إبراز جميع الجوانب المتعلقة بالدراسة النظرية للتكامل الاقتصادي.
- الوقوف على الامكانات الطبيعية والاقتصادية لدول شمال افريقيا ومدى مسايرتها لهذا الزخم من التطورات الهائل في ظل العولمة والانتشار السريع لظاهرة التكتل.
- محاولة الوقوف على معوقات التكامل الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

دوافع اختيار الموضوع

هناك دوافع موضوعية وأخرى ذاتية:

الدوافع الموضوعية

- إضافة دارسة تخص التكتلات الاقتصادية لدول شمال إفريقيا وذلك لنقصها في جامعتنا.
- ارتباط موضوع التكتلات بالجانب الاقتصادي ومدى نجاعته في نمو دول شمال افريقيا.

الدافع الذاتي

- الرغبة الشخصية في معرفة واقع التكتلات الاقتصادية في القارة الإفريقية خاصة دول شمال افريقيا.

حدود الدراسة

لتحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة، فقد تعين وضع محددات وابعاد، والتي تتمثل في ستة دول لشمال افريقيا وهي: مصر، تونس، الجزائر، السودان، المغرب، ليبيا.

في حين ركزت على الحقبة الزمانية الممتدة ما بين 2017-2020.

المنهج المتبع

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، سنعتمد على المنهجين الوصفي والتحليلي باختيار الأول الأنسب للتعريف بالتكتلات وأهميتها ودوافعها ومراحلها، اما المنهج التحليلي فيعد الأنسب لتحليل مختلف المعطيات والجداول المتعلقة بمختلف المؤشرات الاقتصادية المتاحة لتكتل دول شمال إفريقيا.

تقسيمات البحث

تم تقسيم الدارسة إلى فصلين حيث خصص **الفصل الأول** منها إلى تقديم الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية من خلال مبحثين **فالمبحث الأول** يتعلق بماهية التكامل الاقتصادي إما **المبحث الثاني** تطرقنا فيه الى تفعيل التكامل الاقتصادي من خلال مراحل التكامل ومعوقاته في حين خصص **الفصل الثاني** الى دراسة امكانية التكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا من خلال تقسيم إلى مبحثين فشمل **المبحث الأول** التعريف بدول شمال افريقيا جغرافيا أما **المبحث الثاني** فيدور حول الامكانات الاقتصادية والمعوقات لقيام التكامل لدول شمال إفريقيا.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

مـدخل

شـهدت العقـود الماضـية مجموعـة مـن التحـولات الاقتصـادية والسياسـية العالميـة أبرزهـا تصاعد موجات العولمة والتحرير الاقتصادي والتجاري وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية، مما تعذر على الدول التي خيرت الانعزال تلبية احتياجات شعوبها بسبب جملة العوائق والمشاكل التي تواجهها في إطار فردي، لذا نجد تزايد ظاهرة الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية منتشرة في كل منطقة من العالم، سواءً الدول المتقدمة أو النامية، إذ تعد الدول العربية من بين أوائل التجمعات الإقليمية الدولية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها.

المبحث الأول

ماهية التكامل الاقتصادي دوافعه وأهدافه

تعددت التعاريف التي تناولت التكامل الاقتصادي ولم يتفق المفكرون على تعريف واحد ، لكن قبل التطرق إلى التعريف بهذا المصطلح يجب التطرق إلى التعريف بمصطلح التكامل .

المطلب الأول/ نشأة وتعريف التكامل الاقتصادي

لم يشهد القرن العشرون قيام اتحادات جمركية الا بعد الحرب العالمية إذ شهدت هذه الفترة اهتماما بالغا بالتكامل الاقتصادي سوآءا في أوروبا أمريكا اللاتينية أو في إفريقيا .

الفرع الأول: التكامل لغة

إن كلمة"التكامل " من الناحية اللّغوية تدل على التكميل والإتمام أو الكل والتمام وكمل الشيء كمولاً أي تمّت جميع أجزاءه وصفاته[1] وأكمل الشيء معناه أتمّه، وفي القرآن الكريم(اليوم أكملت لكم دينكم)،وجاء في لسان العرب أكملت الشيء أي أجملته وأتممته وأكمله هو أي أتمّه وأجمله.

أمّا من ناحية الفعل، فيعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر ، فالقطاع الزراعي يكمل الصناعي من خلال ما يقدّمه له من موارد أولية، والتي لا يمكن العمل من دونها.

الفرع الثاني/ التكامل من المنظور الاقتصادي

مصطلح التكامل الاقتصادي له تفسيرات مختلفة، إذ يقوم بعض الباحثين بتضمين التكامل الاجتماعي في نطاقهم، بينما يقوم آخرون بتوسيعه ليشمل أي نوع من التعاون الدولي. غالبًا ما يستخدم المصطلح للإشارة إلى زيادة في نوع الترتيب الذي توجد فيه حواجز مصطنعة أمام التجارة، مثل التعريفات الجمركية بين الاقتصاديات المتكاملة[2].

التكامل الاقتصادي هو مصطلح عام يغطي العديد من الترتيبات المتفق عليها من قبل قطارين أو أكثر. إنهم يقاربون بعضهم البعض ويوثقون ظروفهم الاقتصادية، ومن السمات

---

[1] - رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994، ص2

2 - سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1994، ص222.

المشتركة لكل هذه الترتيبات أنهم يستخدمون التعريفات لتمييز سلعهم عن تلك المنتجة في البلدان غير المدرجة في الاتفاقية. يتم التكامل الاقتصادي بين دولتين على الأقل ويقوم على التجانس الاقتصادي والجغرافي والتاريخي والثقافي والاجتماعي والمصالح الاقتصادية المشتركة بينهما.

أما التعريفات الخاصّة بهذا المصطلح والتي قام بها مجموعة الغربيين وبعض الباحثين العرب كما يلي:

الفرع الثالث/تعريف التكامل الاقتصادي لدى الباحثين الغربيين

يعرّف " بيلابالاسا Bela Balassa "التكامل الاقتصادي على أنّه عملية وحالة، وبهذا الوصف فإنّه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدّي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة. وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[1]،وعليه انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن الباحث يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخّل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي شرطا منطقي او مدخلا طبيعيا لتحرير التجارة من مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي[2].

أمّا الاقتصادي " جينار ميردال Gunnar Myrdal "فيرى أن مفهوم التكامل لابدّ أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغّض النظر عن سياساتهم[3].كما عرفه نفس الباحث بأنه تلك العملية الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال فيها الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدّي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، ليس فقط على المستوى الدولي، بل على المستوى الإقليمي أيضاً.

أما" آرنستهاز Ernest Haas "الذي يعد أحد رواد نظرية التكامل فيرى أنه ذلك المسار الذي بواسطته تسعى الوحدات السياسية إلى إنشاء مركز ووحدة أشمل وأوسع تتولى شؤونها بمختلف الأبعاد والأنواع، هذا المركز والذي بمقتضاه تملك أو تهدف مؤسساته إلى

1 - حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998، ص7.

[2]- BELA BALASSA, **The Theory of economieinegration** ,London georgeallen and venwin ltd,1969, Page45,

[2] - سامي عفيف حاتم، **مرجع سابق**، ص30

امتلاك سلطة على الوحدات السياسية المكونة لها[1].(وعرّفه أيضا على أنّه تلك العملية التي بمقتضاها يقوم عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولاءاتهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو تلك التي تمتلكها الدول القومية).

أما الاقتصادي الهولندي" جان تينبرجين Jan Tinbergen "فيعرف التكامل على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجاب، فيشير إلى التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يرد بها إلغاء عدم تطبيق الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيمات اللازمة لعلاج مشاكل التحوّل والانتقال[2].

الفرع الرابع: تعريف التكامل الاقتصادي لدى الباحثين العرب

إنّ الدكتور" فؤاد مرسي "صاحب كتاب (الرأسمالية تجدّد نفسها) يعرف التكامل بأنه عملية تاريخية اقتصادية واحدة تجري في الوقت نفسه في كل من مجال القوى الإنتاجية ومجال العلاقات الإنتاجية، أو بمعنى آخر فإنّ جوهر التكامل هو عملية تعاون اقتصادي شاملة تبدأ من مستوى معيّن من تدويل القوى في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية[3].

بينما يعرف الدكتور " فؤاد أبوستيت التكامل الاقتصادي بأنه(عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينه أو للتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو)[4].

ويعرف الاقتصادي الدكتور " محمد صابر عنتر " التكامل الاقتصادي على أنه(تحويل الأجزاء إلى كل أو تشكيل كل واحد من أجزاء متعددة, ويعني مفهوم التكامل الاقتصادي تشكيل اقتصاد عبر قومي)[5].

ويعرف الاقتصادي الدكتور " سمير التنير "من فريق الدراسات الاقتصادية بمعهد الإنماء العربي التكامل الاقتصادي بأنّه(عملية مستمرّة تقرب بواسطتها الاقتصاديات الوطنية

---

[1] - yadwigafarowiez .**economie enternatiounale**.benjamin.québec.1995.p265.

[2] - سامي عفيف حاتم، **مرجع سابق**، ص30

[3] - خواجكية محمد هشام، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، مديرية المطبوعات الجامعية، سوريا ، حلب، 1972، ص30.

[4] - سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق**، ص31.

[5] - وليامسون جون واخرون، **التكامل النقدي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ص31.

بين بعضها البعض بحيث يمكن الحصول على الحّد الأمثل لنشاط الدوائر التي يضمها النظام الاقتصادي المنتمية إليه, وإذا أمكن الحصول على الحّد الأمثل من نشاط الدوائر أوتوماتيكيا فإن التكامل الاقتصادي يوجد في الواقع كحالة من حالات العلاقات الاقتصادية الدولية)[1].

الفرع الخامس/ التكامل من منظور سياسي

لقد شهد القرن العشرين الكثير من التطورات التي دعت إلى إعادة النظر في الأسس التي تحكم العلاقات الدولية حيث كان للأوضاع التي سادت فترة ما بين الحربين العالميتين تأثير كبير على التنظيم في العلاقات وفي هذا الصدد نجد أن الباحثين يميزون بين اتجاهين رئيسين في دراسة التكامل:

الأول: اتجاه عامي عرف التكامل بأنه أيشكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة كل منها، ونجد من دعاته " مايكلهاس " الذي يعرفه بأنه(حالة من السلام بين الشعوب)[2]غير أن هذا التعريف تعرّض للكثير من الانتقادات بكونه واسع جدا وهو ما يجعل كل التفاعلات أو العلاقات التعاونية بين مختلف الدول بمثابة علاقة تكاملية وبالتالي يصبح التكامل مفهوما لا معنى له .

الثاني: وهو أكثر تحديدا وينظر إلى التكامل باعتباره عملية تطوير العلاقات بين الدول وخلق الأشكال الجديدة مشتركة من المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سياسات الدولة.

" فكارلدوتشفي" عرف التكامل السياسي بأنه(عملية تكامل بين الأطراف السياسية أو الوحدات السياسية كالأفراد والجامعات أو البلديات أو الأقاليم أو الدول فيما يتعلق بسلوكها السياسي)[3].

مما تقدّم يفهم أنه يوجد ارتباط وثيق بين التكامل الإقليمي والتنازل عن سيادة الدولة والتي تعد طرفا في العملية التكاملية وهو ما تؤكده مختلف التعريفات الغربية حيث ترتبط عملية التكامل الإقليمي بتنازل الدولة طواعية عن قدر من اختصاصاتها في المجال الذي ترغب الدخول في علاقات تكاملية بخصوصه.

---

[1] - بخوش صبيحة، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، ، دار الحصاد للنشر والتوزيع الأردن ،ط1،2011، ص40.

[2]- yadwigaforowez. Op.cite.p265.

[3] - بوقارة حسين، **سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج**، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة قسم الماجستير، دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر1994/1993.

المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي

لابد أنه لقيام أي شيء ما وجود دوافع وراء ذلك وبالتالي فإن لقيام التكامل الاقتصادي مجموعة من الدوافع منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي وتجلت فيما يلي:

الفرع الأول/ الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي:

تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي والدوافع السياسية التي تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادي وهناك أسباب عديدة تختلف باختلاف ظروف كل منها فقد يكون الدافع للتكامل توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول الداخلية في التكامل وقد يكون هو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة حيث كان الدافع لقيام تلك السوق تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها أو تأثر السياسة في التكامل حتى ولو لم تستهدف من التكامل أغراضا سياسية ويرجع ذلك إلى أن الأوضاع السياسية تعد من أهم الأسباب التي تحمل على إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول .

الفرع الثاني/ الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي:

إلى جانب الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي توجد دوافع اقتصادية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- زيادة معدل النمو وتقوية المراكز الاقتصادية للدول المتكاملة.

ب -رغبة الدول المتكاملة في مستوى معيشتها .

ج -رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجمة عن هدم الحواجز الجمركية بين الدول الداخلية في التكامل مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفرت الإنتاج على نطاق واسع.

د- الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية من قبل وحدة أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حده.

هـ- رغبة الدول المتكاملة وخاصة النامية منها في توفير الظروف الملائمة لاستغلال الصناعات التي تجسد الثورة العلمية والتكنولوجيا الهائلة التي يشهدها العصر الحالي .

ويعتبر التكامل الاقتصادي الطريق الأمثل لتأمين المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية ودلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه.

المطلب الثالث : أهداف التكامل الاقتصادي :

يمكننا أن نوجز أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التكتلات الاقتصادية والتي ليست بالضرورة كلها اقتصادية فيما يلي[1]:

– الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما , وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة لأخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك

– تيسير الاستفادة من مهارات الفنية للأيادي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع,حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

– تسهيل عملية التنمية الاقتصادية: حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام تكتل , إذ أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

– يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية, وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

– رفع مستوى رفاهية المواطنين, حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن للمستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

– التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية أو التعرض للضغوطات السياسية.

[1] - محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1999، ص217

المبحث الثاني

تفعيل التكامل الاقتصادي

تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة تحديات المطروحة على دول شمال إفريقيا، إذ يعتبر اولوية للنهوض بالاقتصاد ما بين هذه الدول.

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي (أشكال التكامل الاقتصادي)

يتميز التكامل الاقتصادي بعدة مراحل نذكر منها:

الفرع الأول/ منطقة التجارة الحرة (free trade area)

في هذه الصورة العملية للتكامل الاقتصادي تلغى التعريفات الجمركية والقيود الكمية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول قيد التكامل، بشكل تدريجي، ولا تستفيد غير الدول المشتركة من هذه الامتيازات[1]، فمنطقة التجارة الحرة تتسم بإلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بين دولها، مع الإشارة إن ذلك لا يوجب فرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة، بل تحتفظ كل دولة من الدول قيد التكامل بتعريفاتها الجمركية وحرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها[2].

ومما تقدم يمكن اعتبار منطقة التجارة الحرة على أنها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع الاحتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء العالم الخارجي، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية بين دول المنطقة[3]. وفي حالة نجاح هذه الصورة من الصور العملية للتكامل الاقتصادي، يمكن للدول المعنية أن تنتقل بها إلى صورة عملية أخرى أكثر عمقا وهي الاتحاد الجمركي.

---

[1]-محمد عبد المنعم عفر، **مرجع سابق**، ص219

[2] - Robert Boyer et Al :**Mondialionau delà des mythes** (Alger : Casbah Ed, 1997),p137.

[3]- حسين عمر، **مرجع سابق**، ص29.

الفرع الثاني/ الاتحاد الجمركي (Customs Union): بالإضافة إلى ما تشمله منطقة التجارة الحرة، يتميز عنها الاتحاد الجمركي بتوحيد التعريفات الجمركية في مواجهة الدول غير الأعضاء، وبهذا المعنى يكون الاتحاد الجمركي هو الصورة الثانية من صور التكامل الاقتصادي والتي تلي صورة منطقة التجارة الحرة، ويتطلب لقيامه نوعين من الإجراءات:

1- أن تكون قد تمت إزالة جميع التعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة فيما بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة، ألا وهي منطقة تجارة حرة.

2- وضع تعريفات جمركية على السلع بصورة متجانسة، وذلك فيما يتعلق بالتجارة الخارجية مع دول غير المشاركة في الاتحاد الجمركي[1]. وإذا نجحت الدول المعنية في تجسيد هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يمكنها أن تبني شكلا أكثر تطورا وهو السوق المشتركة.

الفرع الثالث/ السوق المشتركة (Common Market)

لا يقتصر الأمر في هذه الصورة من صور التكامل الاقتصادي على إلغاء التمييز فيما يتعلق بحركات السلع داخل التجمع، بل تلغي كذلك القيود على حركة عوامل الإنتاج[2]. فبالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج-العمل ورأس المال-فيما بين دول السوق، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة[3]. وإذا وصلت الدول المعنية إلى هذه المرحلة من مسار التكامل فيمكن القول أنها على خطى تحقيق الاتحاد الاقتصادي.

الفرع الرابع/ الاتحاد الاقتصادي (Economic Union)

إن هذه الصورة هي المرحلة الرابعة في سلسلة مراحل التكامل الاقتصادي، وهي تلي مرحلة السوق المشتركة، حيث انه بالإضافة إلى حرية السلع والخدمات (في مرحلة منطقة التجارة الحرة)، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي (في مرحلة

[1] - محمد عبد المنعم عفر، **مرجع سابق**، ص235.
[2] - محمد هشام خواجكية، **مرجع سابق**، ص30.
[3] - حسين عمر، **مرجع سابق**، ص08.

الاتحاد الجمركي)، وحرية انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء (في مرحلة السوق المشتركة). فهذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية[1].

وهذه الصورة من التكامل الاقتصادي تجمع بين ما تتميز به السوق المشتركة وبين درجة معينة من الملائمة والتوافق بين السياسات الاقتصادية للدول المعنية وذلك إبعادا للمفاضلة التي قد تنشأ عن اختلاف تلك السياسات.

الفرع الخامس/ الاتحاد النقدي(Monetary Union)

ويقد بالاتحاد النقدي مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات بين الدول المتكاملة، وذلك بإحلال عملة موحدة محل العملات القطرية للدول الأعضاء، حيث انه بفضل توحيد العملة تتيسر عملية انتقال عناصر الإنتاج وتحويل رؤوس الأموال والأجور دون تلقي مشكل المبادلة بين العملات المختلفة داخل المناطق المتكاملة، ولذلك فان عدم توحيد العملات بين الدول المتكاملة قد يصعب الوصول إلى الأهداف المرجوة من التكامل.

الفرع السادس/ التكامل الاقتصادي الشامل(الاندماج الاقتصادي)
(intégration Economie)

وهي أرقى صور التكامل الاقتصادي وأعمقها وهو ما يدل عليها اسمها، فهي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي ويفترض فيها توفر ـ بالإضافة إلى متقدم بيانه في أشكال التكامل الاقتصادية السابقة ـ توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية بين الدول المتكتلة ، ويفترض كذلك إنشاء مؤسسات فوق وطنية تشرف على هذه العملية[2]، وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة فوق الوطنية، وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي الشامل لا يحتاج إلا خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية.

[1] - حسين عمر، **مرجع سابق**، ص125.
[2] - محمد عبد المنعم عفر، **مرجع سابق**، ص243.

وما يمكن ملاحظته من خلال التحليل السابق لأشكال التكامل الاقتصادي، انه يتميز بالمرحلية في درجة تطوره وتقدمه، وعلى قدر ما تتبع الدول التي تريد الدخول في مسار تكاملي اقتصادي هذا التدرج، تكون احتمالات نجاحها أكبر.

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي

تواجه عملية التكامل الاقتصادي العديد من المعوقات التي قد تحول دون قيام التكتل ومن أهمها:

الفرع الأول/ التنازل عن بعض السلطات العامة

فقيام التكتل يتطلب من الدول أن تتنازل عن بعض سلطاتها على الهيئات والمؤسسات التي تملكها وتديرها ومن هنا نجد انه في ظل سيادة كل دولة وطبقا لأوضاعها الإدارية والتي مارستها على مر السنين فانه يصعب عليها أن تتخلى عن حق اكتسبته، خاصة إذا ترتب عن قيام التكتل أن تنتقل سلطتها التي كانت تمارسها على مواردها إلى هيئات تتكون من أفراد خارج الوطن.

الفرع الثاني/ تنازل الأفراد والهيئات عن المصالح الخاصة

في ظل مشاركة الدول في أي تكتل يلاحظ وجود الأفراد الذين يتمتعون بمزايا واحتكارات تخدم مصالحهم الخاصة، ومما لا شك فيه أن تكوين التكتل يترتب عليه ضرورة تخلي هؤلاء الأفراد عن تلك المزايا ومن الطبيعي أن يتعارض هذا الأمر مع المصالح الشخصية لبعض الأفراد ودوافعهم، وهم ما يجعل هذه الفئة لا تقبل الأمر بسهولة.

الفرع الثالث/ تباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

تطبق كل دولة نظاما اقتصاديا خاصا بها وتتميز به عن سائر الدول، ويتمثل هذا النظام في مدى مشاركة كلا منه القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ونسبة كلا منهما في تحقيق الناتج المحلي والقدر المخطط لتنفيذ الاستثمار المدرجة في إطار الخطط التي تضعها الدول لتسيير نشاطها الاقتصادي، وكذلك نظام الأسعار والضرائب وأنظمة التأمينات الاجتماعية وغير ذلك من الخصائص التي تميز كل نظام.

وكما أن لكل دولة موارد هيكل اجتماعي يميزها عن غيرها من دول العالم، وهذا الهيكل الاجتماعي يتمثل في العادات والتقاليد المتوارثة والسائدة بالإضافة إلى اللغة والدين.

الفرع الرابع/ تفاوت الموارد والطاقات

تمتلك كل دولة مجموعة من الموارد الطبيعية والتي تختلف من دولة إلى أخرى، كما أن كل دولة تتبع سياسات مختلفة بشأن استخدام تلك الموارد أخذة في الاعتبار حق الأجيال القادمة في تلك الموارد، وهذه السياسات تختلف من دولة لأخرى تبعا للجهود التي يبذلها كل جيل من الأجيال المتعاقبة، ونتيجة لتلك الجهود المبذولة فان ذلك يؤثر على درجة البنية الأساسية التي تملكها كل دولة.

وكما إن لكل دولة موارد إنتاجية تميزها عن بقية الدول فان كل دولة لها هيكل إنتاجي خاص بها يميزها عن سائر الدول، وهذا الهيكل الإنتاجي له خصائص من حيث المرونة والقوة، كما أن كل دولة تمتلك موردا هاما ويعتبر من أهم الموارد على الإطلاق وهو المورد البشري، ومما لاشك فيه أن هذا المورد على درجة كبيرة من الأهمية في تحقيق الدولة لتقدمها الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي

مثل ما يحقق التكامل الاقتصادي العديد من المزايا للدول الأعضاء، فانه قد ينتج عنه بعض المشاكل والتكاليف، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول/ مزايا التكامل الاقتصادي

1- تقسيم العمل بين الدول المتكاملة: أهم نتائج قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من الدول المتكاملة بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين

[1] - د.بلوافي محمد-د.صديقي احمد، **التكامل الاقتصادي والنقدي لدول شرق إفريقيا**،مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، العدد ، ص7-8.

الذين يتمتعون بالكفاءة الإنتاجية العالمية، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية[1].

2- اتساع حجم السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة: كذلك ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي اتساع نطاق السوق في الدول المتكاملة، واتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفرت الإنتاج، ويقصد به ما تحقق بفضل اتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية، حيث انه باستيعابه لكميات متزايدة من الإنتاج يسمح بإقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات مما يساهم في زيادة تسويقها تجاريا في الدول الداخلة في التكامل[2].

3- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات: تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفيض من وارداتها من العالم الخارجي، وبذلك تعوض زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة عن الحاجة إلى الاسترشاد من العالم الخارجي بعملات أجنبية، وهذا ما يؤدي إلى تخفيف الأعباء على ميزان مدفعاتها[3].

4- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بصفة عامة، وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة الاستثمار وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة، سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار مما يفتح مجالا أوسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل المنطقة التكاملية، بهدف تحقيق الربح عن طريق توظيف هذه الأموال في إنتاج السلع المطلوبة، وبالتالي تصبح الفرصة مهيأة لدخول مستثمرين أجانب في مجال الاستثمار في الطاقة الإنتاجية وإقامة المشاريع الكبرى داخل التكامل، هذا وفصلا عن أن التكامل يعمل على تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وتحرير حركة انتقال وتوطين رؤوس الأموال داخل المنطقة المتكاملة حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة

---

[1] - المختار رنان، **تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المدخيل**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص111

[2] - مبروك نزيه عبد المقصود، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار رؤية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص32.

[3] - عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الاتحاد الأوروبي-** مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع من التكامل الاقتصادي تسهيل عملية تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

5- زيادة القوة التفاوضية: من مزايا التكامل الاقتصادي، انه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة لتحقيق مصالحها، فالتكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حده ويترتب على زيادة قدرة المساومة تحسين وكفاءة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، حيث تستطيع دول التكامل من الحصول على واردات بأسعار اقل، كما يمكنها أنترفع من أسعار صادراتها نظرا لانعدام المنافسة فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعل مبادلاتها التجارية في وضع أفضل[2].

6- خلق فرص للعمالة والاستفادة من مهارتها: إن ما يترتب على التكامل الاقتصادي، من اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، سيؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين، من جهة أخرى فان التكامل الاقتصادي يعمل على تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار مهارات وقدرات اليد العاملة، وبالتالي يسمح بتنميتها والاستفادة منها بالشكل الأمثل.

الفرع الثاني/ مشاكل التكامل الاقتصادي

لا يخلو أي تكامل اقتصادي من مشاكل لعل أبرزها يتمثل في:

1- مشكلة التعريفة الموحدة: سبق وأن رأينا إن من أهم الاعتبارات التي يجب أخذها في الاعتبار عند إقامة التكامل هو ضرورة الاتفاق مقدما على وضع تعريفة جمركية موحدة تطبقها جميع الدول الأعضاء على وارداتها من العالم الخارجي.

لكن الواقع أن الاتفاق على وضع هذه التعريفة الموحدة يثير خلافات نظرا لاختلاف المستوى التعريفات المعمول بها في كل دولة من دول التكامل بسبب تفاوت واختلاف درجة الحماية التي تتمتع بها الصناعات والمشروعات القائمة من جهة واختلاف المصالح التجارية لكل دولة من جهة أخرى، فالدولة التي كانت تفرض رسما مرتفعا على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية

[1] - فؤاد أبو ستيت،**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة،2004، ص25.
[2] - مبروك نزيه عبد المقصود، **مرجع سابق**، ص33.

مشاريعها القائمة ستعارض بشدة قبول تعريفة موحدة تقل عن هذا الرسم وإلا عرضت مشاريعها لخطر المنافسة الأجنبية.

والدولة التي كانت تفرض رسما منخفضا على وارداتها من الدول الأجنبية ستعارض بشدة هي الأخرى قبول تعريفة موحدة تزيد عن هذا الرسم، وإلا عرضت مصالحها التجارية للخطر.

ومن هنا يصعب وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الأجنبية لان مصالح الدول الأعضاء في التكامل تختلف فيما بينها.

ولحل هذه المشكلة يكون من الضروري الوصول إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف ويكون ذلك بالطريقة التالية:

-بالنسبة للدول التي تكون تعريفاتها الأصلية أعلى من التعريفة المقترحة يمكن إعفاؤها مؤقتا عن وجوب تخفيض تعريفاتها على بعض السلع مع إلزامها بالقيام بتخفيضها فيما بعد تدريجيا.

- أما بالنسبة للدول التي تكون تعريفاتها الجمركية اقل من التعريفة المقترحة يمكن إعفاؤها مؤقتا من وجوب رفع تعريفاتها على بعض السلع التي تستوردها بشرط أن تكون هذه السلع ضرورية للإنتاج المحلي مع إلزامها برفعها تدريجيا فيما بعد.

2- مشكلة الحماية الجمركية: تنشا نتيجة لاختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء واختلاف درجة نمو اقتصاداتها، إذ انه لكل صناعة ظروفها الخاصة، ولكل دولة مستوى معين من النمو الاقتصادي يتطلب توجيه قدر من الحماية لمشاريعها[1].

ومن هذا يكون من الصعب إقناع الدول الأعضاء بالتنازل عن هذه الحماية ولمواجهة هذه المشكلة يمكن لكل طرف اختيار فترة انتقالية يتم خلالها تخفيض الرسوم وحصص الاستيراد وإعانات المنتجين بصفة تدريجية، وفي بعض الحالات تقدم تعويضات للمشاريع المتضررة من جراء رفع الحماية عليها.

3- مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك: تمثل إيرادات الجمارك جزءا مهم من إيرادات الدولة وإقامة تكامل اقتصادي بما يستلزم من إلغاء الرسوم الجمركية بين دول الأعضاء وتطبيق

[1] - صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2017**، دار الحامد، ص69-70.

تعريفة موحدة اتجاه العالم الخارجي سيؤثر على حصيلة إيرادات الدولة من الجمارك وخاصة في الدول الصغيرة التي تمثل إيرادات الجمارك جزءا كبيرا من مجموع إيراداتها العامة.

4- توزيع المكاسب وتعويض الخسائر: المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإرادات المحصلة وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع[1].

5- انتقال الأزمات: وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات، والتغذية العكسية للازمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى، وفي هذا السياق فان أزمة الكساد 2001 بأمريكا كان لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى أمريكية حدودية، وأيضا أزمة اليونان وانتقالها إلى دول الاتحاد الأوروبي.

[1] - كفية قسميوري، **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015-2016.

خلاصة

تم التعرض في هذا الفصل إلى التكامل الاقتصادي من خلال الماهية والدوافع والأهداف في المبحث الأول ودوافع التكامل من مراحل ومعوقات التكامل الاقتصادية في المبحث الثاني وتم التوصل إلى ما يلي:

_ لم يكن هناك اتفاق عام حول مفهوم محدد وموحد للتكامل الاقتصادي بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم واختلفت باختلاف مفاهيم رواد الفكر الاقتصادي.

_ إن دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي تختلف ما بين الدول وتتمثل أساسا في الدوافع السياسية والاقتصادية.

_ إن تحقيق درجة عليا من التكامل الاقتصادي ليأتي بالصدفة وإنما من خلال تفعيل التكامل الاقتصادي الذي يمر بعدة مراحل.

_ كما تم التطرق إلى المعوقات التي تعترض التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء كما ينتج عنه مزايا ومشاكل تجبر الدول المتكاملة على تحملها.

الفصل الثاني:

دعائم ومعوقات التكامل

الاقتصادي بين دول شمال إفريقيا

مدخل

إذا كانت منطقة شمال إفريقيا من بين المناطق التي لها جذور حدودية راسخة منذ القدم، وبذلت دولها قبل وبعد استقلالها جهودا – ولو كانت يسيرة – في تثبيت ذلك، فانه من الجدير بالاهتمام، أيضا الاضطلاع ودراسة معطياتها الجغرافيا والديمغرافيا.

وان تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول شمال إفريقيا، مرتبط بحقيقة الإمكانيات، والموارد المتاحة في المنطقة، وكذا مدى تنوع البنية الاقتصادية لها.

وللاستفادة من الإمكانيات في الوصول لتكامل وجب التعرف على المعوقات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي لدول شمال إفريقيا.

المبحث الأول

التعريف بدول شمال إفريقيا

شمال أفريقيا أو شمالي إفريقيا هو مصطلح لتشكيلة من مجموعة دول البحر المتوسط الواقعة في المنطقة الأكثر شمالا من القارة الإفريقية . مصطلح " شمال إفريقيا "ليس له تعريف واحد مقبول يعرف أحيانا بأنه يمتد من الشواطئ الأطلسية في الغرب إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الشرق واقتصاره البعض الأخر على بلدان المغرب والجزائر وتونس وهي منطقة يعرفها الفرنسيون خلال العصور الاستعمارية بـ "أفريقيا الشمالية " والمسلمين ببلاد المغرب. يشمل التعريف الأكثر قبولا المغرب، الجزائر، تونس، فضلا عن ليبيا ومصر. خاصة عندما يستخدم في شمال إفريقيا والمشرق العربي، غالبا ما تشير فقط إلى بلدان منطقة المغرب العربي فمن هذا المنطلق تعرف شمال إفريقيا بهذه الدول مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب إضافة إلى السودان.

المطلب الأول : جغرافية منطقة شمال إفريقيا

تتمتع منطقة شمال إفريقيا بثلاث سمات جغرافية رئيسية : الصحراء الكبرى في الجنوب وجبال الأطلس في الغرب ونهر النيل والدلتا في الشرق.

الفرع الأول/ جغرافية دولة مصر

تغطي جمهورية مصر العربية (بالإنجليزية .Egypt) الواقعة في شمال شرق أفريقيا، مساحة جغرافية تقدر بنحو مليون كم2، إذ تمتد بمساحة تقارب 1100كم من الشرق إلى الغرب، وبحوالي 1080كم من الجهة الشمالية إلى الجهة الجنوبية، وتمتلك مصر حدودا بحرية وبرية مع عدد من الدول، إذ تحدها الجمهورية العربية الليبية من الجهة الغربية، والجمهورية السودانية من الجهة الجنوبية، والبحر الأبيض

المتوسط من الجانب الشمالي، أما من الجانب الشرقي فيحده كل من: البحر الأحمر وقطاع غزة، والأراضي الفلسطينية.

يحتل وادي النيل نسبة 04% من إجمالي مساحة جمهورية مصر، وتعتبر الهضبة الصحراوية السمة السائدة على المظاهر السطحية للبلاد، مع وجود بعض المناطق المرتفعة على جانبي وادي نهر النيل، وبارتفاعات تصل إلى 800م فوق مستوى سطح البحر في المناطق الغربية، وحوالي 1000م فوق مستوى سطح البحر في المناطق الشرقية، كما تتواجد الأراضي الزراعية بكثرة في المناطق القريبة من الدلتا، وضفاف نهر النيل ، وحول القنوات الرئيسية التي تتفرع منه ، أما المراعي فتمتد على طول الشريط الساحلي للبحر المتوسط، ولكن بمساحات قليلة من الكيلومترات .

يظهر جبل كاترين (بالإنجليزية : Mount Catherine) في منطقة سيناء، ويمثل القمة الجبلية الأعلى في البلاد، وبارتفاع يصل إلى 2629م فوق سطح البح، في حين تظهر المنطقة الانخفاض في مصر بالجزء الشمالي الغربي وذلك في منخفض القطارة (بالإنجليزية : Qatar Dépression)، وبارتفاع 133م تحت مستوى سطح البحر.

الفرع الثاني/ جغرافية دولة تونس

تقع الجمهورية العربية التونسية (بالإنجليزية : Tunisia) في أقصى شمال القارة الإفريقية ، وتحتل المرتبة الحادية والتسعين في قائمة أكبر دول العالم من حيث المساحة الجغرافية إذ تقدر مساحتها الكلية بنحو 163.610 كم2، وتقسم إلى: أراضي يابسة تغطي مساحة 155.360كم2 تقريبا من إجمالي مساحة البلاد، بالإضافة إلى المسطحات المائية الممتدة على مساحة 8.250كم2، وتمتلك تونس حدودا برية وأخرى بحرية مع عدة دول: إذ تحدها الجمهورية الليبية من الجهة

الجنوبية الشرقية ، وتشترك في حدودها الغربية مع الجهورية الجزائرية ،أما من الجهتين الشرقية والشمالية فيحدها البحر الأبيض المتوسط.

تتنوع التضاريس في الأراضي التونسية، إذ يتميز الشمال الشرقي من البلاد بوجود جبال الأطلس والتي تمتد من الحدود الجزائرية حتى البحر الأبيض المتوسط، كما تتميز الأراضي الواقعة من الجهة الشرقية والشمالية من جبال الأطلس بوجود المناطق الساحلية المسطحة والتلال المنخفضة، أما جنوب تونس فيمثل بوجود الصحراء الأكبر على مستوى العالم، في حين يظهر الجزء الأوسط من البلاد حقل من الكثبان الرملية، ويعرف باسم العرق الشرقي الكبير (بالإنجليزية: Grand Erg Oriental) .

تضم تونس عددا من الجزر، مثل سلسلة جزر قرقنة، والتي تعد من الجزر المنخفضة، إذ لا تتجاوز ارتفاعها 13م فوق سطح البحر، وجزيرة جربة التي ترتبط باليابسة من خلال طريق روماني قديم، وتمتد على مساحة تقارب 400كم2، كما تتميز الأراضي التونسية بجريان وادي نهر مجردة (بالإنجليزية:Medjerda river) فيها، والذي يعد النهر الأطول في البلاد، إذ يصل طوله إلى 450 كم بالإضافة إلى عشرات الروافد، وينبع هذا النهر من الجمهورية الجزائرية، ليصب بالنهاية في البحر الأبيض المتوسط.

الفرع الثالث/ جغرافية دولة الجزائر

تحتل الجمهورية الجزائرية (بالإنجليزية : Alegria) المرتبة الأولى في قارة أفريقيا والعاشرة على مستوى العالم من حيث المساحة الجغرافية، إذ تبلغ مساحتها 2.38 مليون كم2، وتقع الجزائر في الجزء الشمالي من إفريقيا، تحديدا في الجانب الشمالي من الصحراء الكبرى. تمتلك الجزائر حدودا مع المملكة المغربية وموريتانيا من الجهة الغربية، وحدودا مع مالي والنيجر من الجهة الجنوبية، أما من الشرق فتشترك في حدودها مع الجمهورية التونسية والجمهورية الليبية، في حين يحدها البحر الأبيض

المتوسط من الشمال، وتتمثل المظاهر السطحية في الجزائر بشكل رئيسي في وجود الصحراء الكبرى، والتي تحتل ما نسبة 80% من إجمالي مساحة البلاد، بالإضافة إلى جبال أطلس ، والتي توجد في الجهة الشمالية للجزائر ، وبجدر بالذكر أن معظم المدن الجزائرية تتركز في المناطق القريبة من الساحل.

يتميز مناخ الجمهورية الجزائرية بالجفاف، إذ تتراوح درجات الحرارة صيفا بين 21درجة و 24 درجة مئوية، بينما تنخفض شتاء لتتراوح بين 10 درجات 2 تحت الصفر، وقد تهب في فصل الصيف رياح موسمية حارة ورملية، تدعى رياح السيروكي (بالإنجليزية : Sirocco) ، والتي تتميز بقوتها مما يؤدي في بعض الأحيان إلى نشوء عواصف رملية ، وتعد مدينة الجزائر عاصمة الجمهورية.

الفرع الرابع/ جغرافية دولة السودان

تحتل الجمهورية السودانية (بالإنجليزية : Sudan) المركز الثالث في قائمة أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة الجغرافية ، وذلك بعد الجزائر، وجهورية الكونغو الديمقراطية ، إذ تقدر مساحتها بحوالي 1.88 مليون كم2، وتشكل السودان حلقة وصل بين إفريقيا في الصحراء الكبرى ، والعالم العربي في شمال قارة أفريقيا ، مما يمنحها موقعا جغرافيا استراتيجيا ذا أهمية سياسية .

تمتلك السودان حدودا برية وبحرية، إذ تشترك في حدودها الغربية مع كل من : جمهورية إفريقيا الوسطى ، وتشاد ،أما حدودها الشمالية فتشترك فيها الجمهورية العربية المصرية ويحدها من جهة الشرق كل من : إريتيريا وأثيوبيا ، كما تحدها الجمهورية الليبية من الجهة الشمالية الغربية، وتطل السدان على البحر الأحمر من الجانب الشمالي الشرقي ، كما تقع في الجهة الجنوبية منها منطقة جنوب السودان .

تنقسم السودان من الناحية البيئية إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي : منطقة السافانا التي تتميز بنسبة هطول مطري منخفض ، والمناطق الصحراوية ، والمناطق شبه صحراوية ، كما تتميز أغلب الأراضي السودانية بطبيعتها السهلية المنبسطة ، على

الرغم من وجود بعض المرتفعات مثل : جبل النوة (بالانجليزية : Marrah) ، وتلال البحر الأحمر ، أما من الناحية الإدارية فتنقسم السودان إلى خمس عشرة ولاية إذ تتميز كل ولاية باستقلال مالي وإدارة ذاتية ومجلس تشريعي خاص بها ، كما يترأس الحكم في كل منها والي ومجموعة تتراوح من سبعة إلى عشرة وزراء ، ويتم تفويض 4 إلى 5 أعضاء لإدارة أمور الأقاليم المختلفة .

تختلف طبيعة التربة السودانية من منطقة إلى أخرى ، إذ تغطي الرواسب الطينية تربة الأراضي الشرقية والوسطى من البلاد ، في حين تتغطى الأراضي الشمالية والغربية بالكثبان الرملية ، أما تربة المناطق الجنوبية فتتكون من الحديد الأحمر ، كما تتميز الأراضي الواقعة على طول ضفاف نهر النيل ، والدلتا والأنهار الأخرى بوجود التربة الغرينية .

الفرع الخامس/ جغرافية دولة المغرب

توجد المملكة الغربية (بالانجليزية : Marocco) في الجزء الشمالي من القارة الأفريقية ، وتعد واحدة من الدول الثلاث التي تشترك في حدودها مع كل من : البحر الأبيض المتوسط وشمال المحيط الأطلسي ، كما تتميز طبيعة ارض المغرب بالمناطق الجبلية الوعرة ، والأراضي الشاسعة ذات الطبيعة الصحراوية ، ويسود البلاد مناخ البحر الأبيض المتوسط ، أو ما يعرف باسم المناخ المتوسطي ، والذي يتميز بزيادة حدته في مناطق المملكة الداخلية .

يتألف المغرب إداريا من 16 منطقة رئيسية وتنقسم هذه المناطق إلى 62 محافظة ومقاطعة ، إذ تضم المقاطعات والمحافظات عددا من المدن والقرى ، ومن أهم المدن المغربية : مراكش وطنجة ، تطوان ، سلا ، فاس ، أكادير ، مكناس ، وجدة ، القنيطرة والناظور بالإضافة إلى مدينة الدار البيضاء والتي تعد اكبر مدن المملكة .

الفرع السادس/ جغرافية دولة ليبيا

تقع الجمهورية الليبية (بالإنجليزية :Libya) ممثلة بعاصمتها طرابلس في الجزء الشمالي من القارة الأفريقية ، وتوجد معظم أراضيها ضمن منطقة الصحراء الكبرى ، وتطل من الجانب الشمالي على البحر الأبيض المتوسط ، كما تشترك في حدودها الشرقية مع الجمهورية العربية المصرية وفي حدودها الجنوبية الشرقية مع السودان ، أما من الجنوب فيحدها تشاد ، والنيجر ن بينما تحدها الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية من الجانب الغربي .

تحتل ليبيا بحدودها مساحة جغرافية تقدر بنحو 1.759.450 كم2 وهي بذلك تحتل المرتبة 109 في قائمة أكبر دول العالم من حيث عدد السكان ويتركز معظم هؤلاء السكان على طول المناطق الساحلية والأراضي الداخلية القريبة منها .

أدى اكتشاف النفط في الأراضي الليبية في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي إلى إحداث تطور ملحوظ على الاقتصاد الليبي ، وذلك من خلال الاستفادة من العائدات النفطية في تطوير قطاع الزراعة والصناعة ، إضافة إلى توفير الرعاية الطبية والتعليم لأفراد الشعب بأقل التكاليف الممكنة [1].

المطلب الثاني : النمو الديموغرافي لدول شمال إفريقيا

تشير أحداث بيانات الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان دول شمال إفريقيا وصل إلى 243.883.724 نسمة ، وذلك وفقا لإحصائيات نشرت في كانون الأول من 2019م وتعادل نسبة سكان شمال إفريقيا 3.13% من إجمالي نسبة سكان العالم ، وتحتل دول شمال إفريقيا المرتبة الثالثة في إفريقيا بين المناطق الإقليمية من حيث عدد السكان ، وتقدر الكثافة السكانية في دول شمال إفريقيا 31 شخص لكل كم2 ، كما يعيش 52.3% من السكان في المناطق الحضرية ، ومن الجدير بالذكر أن

[1] - أقاسم عمر، بكادي مسعود، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 08، 2016، ص123

مجتمعات شمال إفريقيا تعد فتية ، فمتوسط الأعمار في دولها 25 عاما ، يبين الجدول الاتي التعداد السكاني لكل دولة في شمال إفريقيا بالترتيب[1]:

الجدول رقم (1): عدد السكان دول شمال إفريقيا سنة 2019

البلد	عدد السكان (مليون نسمة)
مصر	100063,00
الجزائر	43.000.00
السودان	42.579.92
المغرب	36.472.00
تونس	11.658.34
ليبيا	6.777.00

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020

[1] - صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، نشرة الاحصائيات الاقتصادية ، أبوظبي، 2020

المبحث الثاني

التكامل الاقتصادي لدول شمال إفريقيا بين الإمكانات والتحديات

لتحقيق أي تكامل اقتصادي، لابد من معرفة الإمكانيات الاقتصادية لدى الدول التي ترغب في التكامل، من موارد متاحة، وكذا مدى تنوع البنية الاقتصادية، ومعرفة المعيقات التي تحول دون تحقيق هذا التكامل.

المطلب الأول: الإمكانيات الاقتصادية لدول شمال إفريقيا

إن تحقيق التكامل الاقتصادي لدول شمال إفريقيا يتطلب مرور بمراحل التكامل الاقتصادي التي تستوجب توفر موارد طبيعية وبشرية المتواجدة في هذه البلدان وكذا البنية الاقتصادية والتجارية.

الفرع الأول/الموارد البشرية (القوة العاملة)

لقد عرف الوطن العربي بصفة عامة نمو ديمغرافي كبير خصوصا بعد تحرر معظم دوله من الاستعمار ودول شمال إفريقيا جزا منه، مما جعل المخططات الاقتصادية في هذه البلدان تواجه تحديا. لأنه غالبا – إن لم نقل عادة – ما تكون الانجازات اقل من التقديرات، ما صعب الاستجابة لمتطلبات وحاجيات السكان الضرورية.

- **الجدول رقم(2): عدد السكان الكلي والقوى العاملة الكلية لدول شمال إفريقيا (2017-2019)**

الدولة	عدد السكان الكلي			القوى العاملة الكلية		
	2017	2018	2019	2017	2018	2019
تونس	11530,00	11551,00	11658,34	3478,00	4153,00	4190,00
الجزائر	41721,00	42600,00	43000,00	10858,00	12400,00	12700,00
السودان	40782,74	41984,51	43579,92	11706,93	9656,44	10023,38
ليبيا	6370,00	6678,57	6777,00	2337,12	2380,46	2422,81
مصر	96279,00	98101,00	100063,00	29474,00	28866,00	28920,00
المغرب	35740,00	36029,14	36472,00	11741,07	11914,35	12084,58
المجموع	**232422,74**	**236944,22**	**241550,26**	**69595,11**	**69370,24**	**70340,77**

- **المصدر**: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد40، الجدول رقم 02-03)، 2020.

إلا أن هذا التطور الديمغرافي يعد من بين العوامل الأساسية في التطور الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، وخاصة إذا كانت الفئة النشيطة كبيرة، وهو ما تميزت به بلدان شمال إفريقيا والذي سيتضح من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (2)[1].

القوة العاملة الكلية لدول شمال إفريقيا 70340,77(ألف نسمة) في عام 2019، أي ما نسبته 29% من إجمالي عدد السكان لنفس السنة وتحوز مصر على 42% من إجمالي هذه القوى لعاملة بينما تتراوح المغرب والسودان والجزائر على نسب متقاربة بينما تتذيل تونس وهذا راجع لعدد السكان في كل دولة والشكل التالي يوضح هذه النسب.

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلد رقم40، 2020، الجدول رقم02،03

- **الشكل رقم(1): القوة العاملة الكلية لدول شمال إفريقيا (2017-2019)**

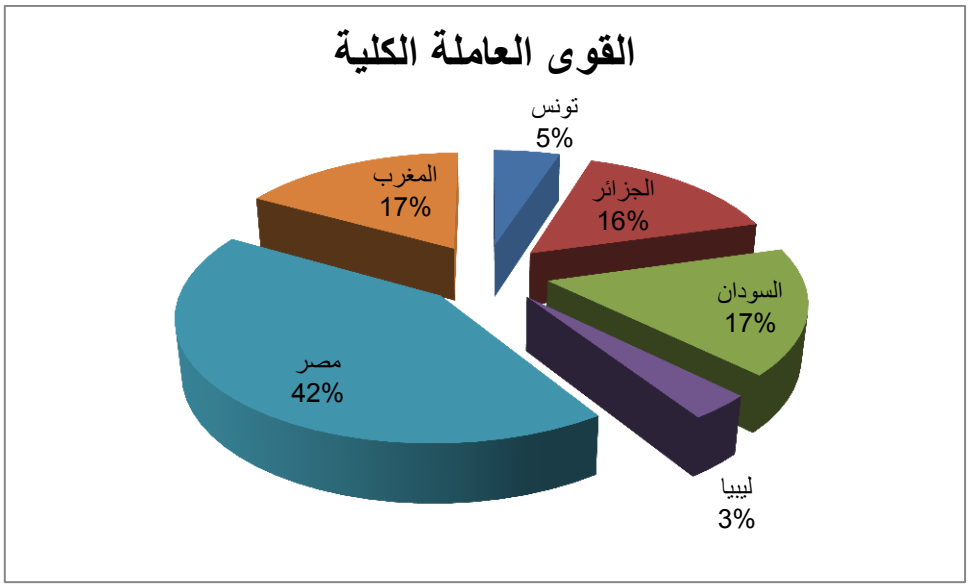

- **المصدر**: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2)

الفرع الثاني/ الموارد الزراعية

تقدر مساحة الأراضي المزروعة في دول شمالا إفريقيا بحوالي 43335,15(ألف هكتار) لسنة 2019 من المساحة الإجمالية لهذه الدول والتي تقدر بحوالي 822365,90(ألف هكتار)، ونمو مساحه الأراضي المزروعة متواضعة المحدودية لندرة الموارد المائية بالإضافة إلى التقلبات المناخية وانحصار الإمطار وانتشار الجفاف وتدهور خصائص التربة.

وتعتبر نسبة المساحة القابلة للزراعة والتي تقدرب29169.25 (ألف هكتار) لدول شمال إفريقيا كافية لتلبية كل احتياجاتها من المواد الزراعية اللازمة للغذاء والصناعة وذلك إذا أحسن استغلالها ويتسم توزيع الأراضي القابلة للزراعة بعدم التوازن بين هذه الدول أضافه لسوء استخدام تلك الأراضي فمعظمها يرتكز على الزراعة الموسمية.

- **جدول رقم(3):المساحة الجغرافية والمزروعة ونصيب ألفرد من المساحة المزروعة خلال الفترة 2017 -2019**

الدولة	المساحة الجغرافية (بألف هكتار)	المساحة المزروعة (بألف هكتار)			نصيب ألفرد من المساحة المزروعة (هكتار)		
	2017/2018/2019	2017	2018	2019	2017	2018	2019
تونس	16361	4594,18	4070,63	4254,37	0,398	0,352	0,35
الجزائر	238174,1	8534,6	5522,41	5724,78	0,205	0,13	0,13
السودان	188606,8	28849,04	19823,16	27033	0,707	0,472	0,472
ليبيا	175954	1360	2050	2050	0,214	0,307	0,307
مصر	100200	3938	3862	3862	0,041	0,039	0,039
المغرب	71085	9186,5	9525,81	6657	0,257	0,264	0,264
المجموع	**790380,90**	**56462,32**	**44854,01**	**49581,15**	**1,82**	**1,56**	**1,56**

- **المصدر**: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد40، الجدول رقم 04)، 2020.

وتبلغ إجمالي المساحة الزراعية للمحاصيل المستدامة 10494.6(ألف هكتار) منها 8216.96(ألف هكتار) مطرية والباقي مسقية ومساحة المحاصيل الموسمية تقدر ب 40878.8(ألف هكتار) ما يعني أن دول شمال إفريقيا تعتمد على الزراعة المحاصيل الموسمية خصوصا المطرية أكثر من المستدامة.

بينما تبلغ مساحة الأراضي الرعوية 161957.495. يتركز حوالي29٪ منها في السودان و24% في موريتانيا مساحة الأراضي الرعوية واقل نسبة في مصر 2%.

الزراعة في دول شمال إفريقيا عرضة للتقلبات الموسمية والتواتر بسبب معدلا تغيير من سنة إلى أخرى في الأمطار ما يضاعف تكاليف الإنتاج مقارنة بمتوسط تقديرات الزراعة المروية[1].

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مرجع سابق**، الجدول رقم04.

جدول رقم(4): استخدام الأراضي في دول شمال إفريقيا لسنة 2019(مساحة بألف هكتار)

الدولة	مساحة المحاصيل المستدامة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	الغابات مساحة'	مساحة المراعي'	إجمالي المساحة الزراعية المستغلة	المساحات الزراعية الصالحة غير المستغلة	جملة مساحة الصالحة للزراعة
	المطرية	المسقية	المطرية	المسقية						
تونس	2386		133,79		617	765,89	4628,53	4254,37	738,63	4993,00
الجزائر	110,96	929,5	4183,82	500,5	3030,49	4090,99	32755,97	5724,78	80101,01	85825,79
السودان	4680	222,6	25689	1344	489,34	18000,00	48195,00	27033,00	41153,16	68186,16
ليبيا	130	200		120	120	217,00	13300,00	2050,00	−330,00	1720,00
مصر	83	925	117	2828		44,98	2828,00	3862,00	2886,00	6748,00
المغرب	777		4924,99	791	1507,98	5732,09	21000,00	6657,00	2343,00	9000,00
المجموع	8166,96	2277,1	35048,6	5583,5	5764,81	28850,947	122707,495	49581,149	126891,8	176472,95

المصـــــدر: المنظمـــة العربيـــة للتنميـــة الزراعيـــة (الكتـــاب الســـنوي للإحصـــاءات الزراعيـــة، المجلـــد40، الجـــدول رقـــم 05).

الفرع الثالث/ المواد الطاقوية (النفط)

النفط هو القطاع الاستراتيجي الأول للإنتاج والصادرات والاحتياطيات في المنطقة العربي عموما ودول شمال إفريقيا، حيث تعد ليبيا والجزائر ومصر كمنتجين، والمغرب ومصر وتونس كمستوردين.

- **الجدول رقم(5): احتياطي النفط الخام وصادرات وواردات النفط الخام لدول شمال إفريقيا**

الدولة	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام (مليار برميل)			صادرات النفط الخام (ألف برميل/اليوم)			واردات النفط الخام (ألف برميل/اليوم)		
	2017	2018	2019	2017	2018	2019	2017	2018	2019
تونس	0,43	0,43	0,43	–	–	–	–	–	–
الجزائر	12,20	12,20	12,20	12,5	435,3	445,5	4,5	4,1	5,1
السودان	1,50	1,50	1,50	1,2	–	–	14,5	–	–
ليبيا	48,40	48,40	48,36	792,1	998,6	1035,8	–	–	–
مصر	3,30	3,20	3,15	217,2	212,5	208,5	113,7	112,2	162,3
المغرب	0,001	0,001	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	65,8	65,7	65,6	1023,0	1646,4	1689,8	132,7	116,3	167,4

- عدم توفر بيانات كافية حول النفط الخام من الصادرات والواردات في تونس السودان
- **المصدر**: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوبيك)، التقرير الإحصائي السنوي 2020.

تحوز ليبيا والجزائر على مخزون معتبر من الاحتياطي المؤكد من النفط الخام ب48.40 مليار برميل و12.20 مليار برميل على التوالي أعطاهما مكانة العضوية في منظمة الاوبيك، وليزال الاستكشاف في تزايد في هذا البلدين.

وكانت صادرات ليبيا من النفط الخام لسنة 2019 حولي 1035.8 ألف برميل/اليوم. ما يعكس حجم الإنتاج المعتبر بها وكذا الجزائر 44.5 ألف برميل/اليوم.

الشكل (2): احتياطات النفط الخام الإجمالي لدول شمال إفريقيا

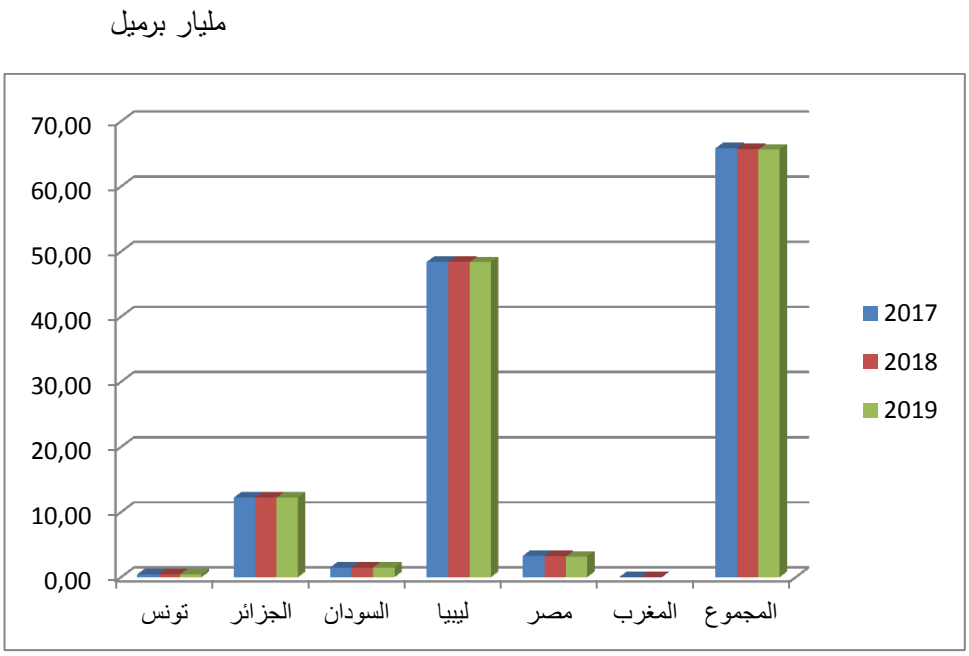

- تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول أعلاه استنادا لمعلومات الواردة في الجدول رقم(5)

من الضروري تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول شمال إفريقيا، خصوصا في المجال الطاقوي لتطوير العلاقات التجارية لتلبية طلب المغرب وتونس والسودان على النفط الذي سيخفض تكاليف الشحن، فضلا عن توحيد أعمال الاستكشاف في جيوب جديدة، سوف يخفف عبء الاستثمار، وهذا سوف يساعد على الاستفادة من المعلومات المتبادلة.

الفرع الرابع/ النقل والمواصلات

تعتبر منطقة شمال إفريقيا منطقة متصلة جغرافيا ولها سواحل مهمة لجميع البلدان، ما يعزز التجارة وحركة الأفراد، وخفض التكاليف التنقل والمواصلات سواء براً أو بحراً أوجواً، بالإضافة إلى موقعها في الاستراتيجي فهي محور وصل وبوابة اروبا ونحو إفريقيا، هذا ما جعلها منطقة عبور لمعظم أعمال الاستيراد والتصدير، بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

الفرع الخامس/ المعادن والأسمدة الصناعية:

بالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة لجميع المعادن في المنطقة وتناقضاتها أحيان الكن يمكن القول أن دول شمال افريقيا تعتبر من البلدان الغنية ومتنوعة الموارد الاقتصادية، ولاسيما الجزائر.

تشير تقديرات عام 2013 إلى أن المغرب يمثل 10٪ من المدخرات العالمية، حيث يبلغ الإنتاج السنوي للفوسفات حوالي 28 مليون طن، ليحتل المرتبة الثانية بين أكبر منتجا لفوسفات في العالم، طورت المملكة القطاع حصريًا من خلال شركة الشريف للفوسفات، تونس هي ثاني أكبر منتج في المغرب العربي، بإنتاج سنوي 8 مليون طن، وطور المركز الوطني الجزائري للبحث والتطوير في مجال المعادن، بإنتاج سنوي يبلغ حوالي 1.6 مليون طن، إجمالي احتياطيات دول المغرب العربي حوالي 6 مليار طن، لذلك فإن إمكانية التكامل في هذا المجال تعني أولاً وقبل كل شيء، توحيد سياسات أعمال الشركات. الثلاثة جميعًا، تمكنوا بطريقة ما مراكز إنتاجهم من تحقيق إنتاج عالمي يبلغ حوالي 37.6 مليون طن.

الفرع السادس/ الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي والذي يقدر ب 714510,65 مليون دولار امريكي، حسب إحصائيات سنة 2019، متدنيا مقارنتا بناتج المحلي الإجمالي لبعض التجمعات كمجلس التعاون الخليجي.

أما ما يتعلق بمساهمة كل دولة في هذا الناتج، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى ليبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 317359.29 مليون دولار امريكي، ثم تليها الجزائر ب 171157,86 مليون دولار امريكي، وأخر دولة في دول شمال إفريقيا من حيث الناتج المحلي هي ليبيا ب 32600,10 مليون دولار امريكي.

- **الجدول رقم(5): الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه لدول شمال إفريقيا**

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (دولار امريكي)			متوسط نصيب ألفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار امريكي)		
	2017	2018	2019	2017	2018	2019
تونس	39950,00	35769,71	38797,41	683,50	625,59	625,59
الجزائر	167574,80	204523,00	171157,86	993,03	1087,48	1087,48
السودان	123050,00	48363,45	34895,36	3784,18	3203,95	3203,95
ليبيا	38120,00	34736,51	32600,10	2338,76	2309,73	2309,73
مصر	235370,00	308499,30	317359,29	637,15	208,01	208,01
المغرب	109823,70	118096,20	119700,62	397,32	608,55	608,55
المجموع	713888,50	749988,16	714510,65	8833,93	8043,32	8043,32

- **المصـدر**: المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة (الكتـاب السـنوي للإحصـاءات الزراعيـة، المجلد40، الجدول رقم 06-07)

ومن حيث نصيب متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فجاء الفرد السوداني أول دول شمال إفريقيا ب 3203,95 دولار امريكي حسب الجدول أعلاه ومتوسط الفرد من الناتج المحلي في الجزائر 1087,48 دولار امريكي، وأخر متوسط كان لمصر ب208,01 دولار امريكي.

المطلب الثاني: القيود التي تعيق التكامل الاقتصادي في منطقة شمال إفريقيا

تعود أسباب ضعف أو فشل أغلب محاولات التكامل الاقتصادي، إلى عدة معوقات حالت دون إحراز تقدم ملموس في مسار التكامل الاقتصادي الشمال إفريقي ، منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الفرع الأول/ المعوقات الاقتصادية لتكامل الاقتصادي لدول شمال إفريقيا: يمكن ذكر هذه المعوقات فيما يلي:

1- طبيعة هياكل اقتصاديات الدول الشمال إفريقيا: إن طبيعة هياكل اقتصاديات دول شمال إفريقيا، دورا مؤثرا في إعاقة التكامل الاقتصادي الشمال إفريقي، فمن جهة افتقدت هذه الهياكل للتنوع فيما بينها، فاتسمت سواء من حيث أدوات الإنتاج أو من حيث هياكل الصادرات والواردات بدرجة كبيرة من التشابه، أدت إلى احتدام التنافس بين اقتصاديات دول شمل إفريقيا على عدد محدود من الأسواق فيما يتعلق بالصادرات أو الواردات، واتسم هيكل الصادرات بارتفاع نسبة المواد الأولية خاصة البترول، مقابل انخفاض نسبة الصادرات الأخرى من المصنوعات والمنتوجات، ومن جهة ثانية اتسمت هذه الهياكل خاصة الإنتاجية بالضعف وضعف التكنولوجيا العالية، مما أدى بدول شمال إفريقيا للتوجه الخارجي لانتهاج استراتيجية للتنمية.

2- طبيعة مداخيل التكامل الاقتصادي لدول شمال إفريقيا وضعف دورها التكاملي: رغم تعدد مداخل التكامل الاقتصادي الشمال إفريقي وأهميتها، خاصة مداخل التبادل التجاري والمشروعات المشتركة والاستثمار البيني، إلا أنها أدت دورا محدودا في تحقيق الأهداف المرجوة من إقامتها، والرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك راجع لعدة أسباب من بينها، أن التوزيع القطاعي للمشروعات المشتركة يشير إلى أنها أهملت قطاع الصناعة عامة، والصناعات التحويلية خاصة، لصالح الأنشطة الأخرى كقطاع الخدمات، ومن جهة أخرى، تميز نمط التوزيع الجغرافي للمشروعات المشتركة بعدم التكافؤ وهذا ما ينطبق أيضا على طبيعة الاستثمارات البينية لبلدان شمال إفريقيا، فبالإضافة إلى تواضع حجمها فان التوزيع القطاعي و الجغرافي لها يتميز بالتفاوت، بحيث يرتكز على بغض القطاعات التي لا تحقق مردودا قويا في تنمية الروابط الصناعية لهذه الدول أو تنمية التجارة السلعية البينية، وهذا التفاوت في التوزيع وكذا التركيز على قطاع الخدمات وإهمال بقية القطاعات، خاصة قطاع الصناعة الذي يعتبر محرك التجارة، أدى إلى ضعف نسبة التبادل التجاري بين دول شمال إفريقيا، وكذا ضعف الاستثمارات البينية، مما ساعد على إعاقة التكامل الاقتصادي لدول شمال إفريقيا.

3- اختلاف الظروف الاقتصادية ومستويات المعيشة بين دول شمال إفريقيا: فيما يخص الظروف الاقتصادية، فان البلدان النفطية لدول شمال إفريقيا مرتفعة الدخل، وتحضي بفوائض رؤوس الأموال، بينما البلدان الأخرى تعاني وبشدة في بعض الحالات من فجوة مالية ضخمة، ومن ثم العجز في تمويل استثمارات التنمية، واللجوء إلى الأقراص من الدول الغربية، مما يساعد على تفكيك دول شمال إفريقيا بدلا من تكاملها، هذا إلى جانب أن حجم وهيكل الاستهلاك في مجموعة الدول النفطية، اختلف عن حجم الاستهلاك في المجموعة الأخرى – غير النفطية– فبالنسبة للمجموعة الأولى كان الاستهلاك يتركب من السلع التي تأتي غالبيتها من الاستيراد من دول متقدمة غربية، مما ساعد على إقامة تنمية التبادل التجاري العربي، بينما المجموعة الثانية فكان حجم استهلاكها ضعيف ويعتمد على الإنتاج المحلي في الغالب.

والى جانب هذه المعوقات الاقتصادية هناك جملة أخرى من المعوقات الاقتصادية يمكن أن نحصرها فيما يلي:

- ظروف العلاقات الخارجية الاقتصادية لبلدان شمال إفريقيا، من حيث تعبر عن التبعية الاقتصادية للمراكز المتقدمة في العالم الغربي مما حرمها من إقامة تعاون شمال إفريقي.
- الافتقار إلى وجود البنية الأساسية القوية والخدمات المتطورة اللازمة لتنمية عملية التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول شمال إفريقيا، فهذه الدول تعاني من عدم توفر وسائل النقل والمواصلات التي تجمع بن دولها في شبكات للطرق البرية والبحرية والجوية، وذلك لنقل السلع المختلفة مما يؤدي إلى وجود عوائق في حسن سير التجارة البينية، وحتى التجارة الخارجية.
- الارتباط الشديد بين الأنظمة المالية النقدية لدول شمال إفريقيا والأسواق المالية النقدية الدولية، فمعظم ادخارات أموال رجال أعمال هذه الدول في بنوك أجنبية.
- غياب التنسيق في التشريعات بين دول شمال إفريقيا في المجالات الاقتصادية واختلافها من دولة لأخرى، كاختلاف التشريعات الخاصة بالضرائب والرسوم الجمروكية ومعاملات الاستثمار الأجنبي، وهو ما عمل على عدم جلب رؤوس الأموال نحو دول شمال إفريقيا وتجاه المحلي منها نحو الخارج، مما ساعد على تفكيك دول شمال إفريقيا وإعاقة تكاملها الاقتصادي.
- عدم إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، من خلال إتاحة الفرص له للقيام بالمشروعات الاستثمارية، التي من شأنها

أن تنمي روح التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، فقد تجاهلت معظم الاتفاقيات المبرمة بين دول شمال إفريقيا (اتفاقيات المغرب العربي، اتفاقيات مصر والسودان)لدور القطاع الخاص في تنفيذ هذه الاتفاقيات، والاعتماد بشكل كبير على القطاع العام.

- عدم مسايرة اقتصاديات دول شمال إفريقيا للتقدم التكنولوجي المعاصر، خاصة في إنتاج السلع الصناعية والزراعية، وافتقار الكثير منها للمواصفات القياسية العالمية والكفاءة الإنتاجية.

- زيادة حجم المديونية لدى دول شمال إفريقيا وهو ما أدى إلى صعوبة تحقيق الوحدة الاقتصادية، وذلك لتزايد الأعباء على هذه الدول المدينة بما يؤدي إلى تشكيل الهيكل الاقتصادي لها بصورة قد لا تناسب مع متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي.

- تشتت دول شمال إفريقيا بين تجارب ومشروعات جزئية شبه إقليمية لتكامل الاقتصادي، ومناطق تجارية حرة ثنائية أو بين مجموعات مصغرة من الدول العربية أو مجموعات غربية كالاتحاد الأوروبي، مما عمق في إعاقة التكامل الاقتصادي الشمال إفريقي.

- التخوف غير المبرر من نقص حصيلة الضرائب والرسوم الجمروكية لدى بعض دول شمال إفريقيا بسبب الإعفاء من الرسوم الجمروكية، رغم إن فوائد ومكاسب التحرير أعظم أهمية وتنوعا من أكثر ربحية بكثير.

- عدم الاهتمام بإيجاد مستوى أو نمط من التنسيق الشمال إفريقي المرن للقطاعات ذات الأولوية القصوى للاقتصاد، قطريا وقوميا، والتي تتمتع فيها بنسبية يمكن أن تتحول إلى مزايا وقدرات تنافسية من خلال خصائص الإنتاج الكبير وإمكانيات وأثار التكامل، ومن ثم يجري التركيز عليها بإجراءات التنسيق والمشروعات المشتركة وحوافز الاستثمار، مما يتيح للهياكل الإنتاجية تقديم مزيد من السلع التي تعمق من حجم التبادل التجاري البيني لدول شمال إفريقيا، مما يخدم تكاملها الاقتصادي.

الفرع الثاني/ المعوقات السياسية للتكامل الاقتصادي لبلدان شمال إفريقيا: كان للعوامل والظروف السياسية دورا في تعطيل قيام التكامل الاقتصادي بين دول شمال إفريقيا ويمكن إجمالها في ما يلي:

- مشكلة الإدارة السياسية في المنطقة ،حيث كل الاختلاف السياسية في شمال إفريقيا دور كبير في تعطيل عملية التكامل الاقتصادي، أو تواضع النتائج التي تحقق في إطارها، ويرتبط تأثير هذا العامل بهدف أساسي، هو أن عملية التكامل الاقتصادي لهذه الدول كانت في الغالب

بمثابة عملية سياسية، لكونها تتم بين دول ذات سيادة مما يفرض ضرورة تلاقي الإرادات السياسية عند نقطة أو مصلحة مشتركة، حتى يمكن لعملية التكامل الاقتصادي أن تنطلق وتستمر بنجاح واستقرار، وهذا التلاقي في الإرادات هو ما غاب في محاولات التكامل الاقتصادي لدول شمال إفريقيا في كثير من الأحيان.

- تكريس الخرائط الحدودية بين دول شمال إفريقيا، وخلق النزاعات والأزمات الحدودية حوله، بحجة السيادة القطرية، مما عمق الخلافات وحال دون توحيدها وتكاملها، ومن بين هذه الخلافات والنزاعات قضية الصحراء الغربية والخلاف الدائر بين المغرب والجزائر بشأنها.

- سوء استخدام النفوذ السياسي لدول شمال إفريقيا في علاقاتها ببعضها البعض، حيث كانت بعض الدول تميل إلى استخدام نفوذها السياسي على دولة أخرى تحتاج إلى مساعدة مالية مثلا (الجزائر – تونس)، أو مساندة سياسية، بهدف تحقيق أهداف محدودة تعود عليها بالنفع سواء الاقتصادي أو السياسي.

- طبيعة الظروف التي مرت بها المنطقة العربية خلال الخمسينات والستينات، حيث اتسمت غالبية نظم الحكم بالرؤية الفردية للحكم أو الرئيس دون إشراك أصحاب الخبرة.

- يؤكد تاريخ التعاون العربي أن تكامل الدول العربية كان رهنا للتقلبات السياسية التي تصيب العلاقات بين الدول، إضافة إلى المعضلات السياسية الأخرى من عقوبات اقتصادية شاملة، وحصار اقتصادي، وصراع مسلح، والاحتلال والحروب الأهلية، وتختلف طريقة التعامل مع هذه المشكلات باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية لدول شمال إفريقيا، مما يعني أن التعاون بينها مرتبط بطبيعة هذه الأنظمة.

- اختلاف النظم السياسية، والتباين الإيديولوجي، وهذا ما ساد خلال تحرر بلدان شمال إفريقيا من الاستعمار واخذ بعد الدول منها بالتوجه الاشتراكي، وقتران آنذاك ما يسمى بالحرية الاقتصادية بنظم وصفت بالرجعية، ودفع ذالك إلى سيادة النزاعات القطرية والإقليمية خاصة مع اختلاف قواعد الموارد، وتبع ذالك تراجع الأمن القومي إلى الأمن القطري أو الإقليمي، وهو ما ساعد على إعاقة تكامل دول شمال إفريقيا.

- اختلاف المكونات السياسية الحاكمة في دول شمال إفريقيا والاستبداد التي شهيدته من طرف حكامها، معرضها لموجة ما سمي بالربيع العربي الذي مسا معظم دولها، و ادى إلى تغيير في الاجهزة التنفيذية وخططها.

- مشكلة الادارة حيث ساهم عدم حسن اختيار قيادات بعض المؤسسات، وكذا ضعف الرقابة والمحاسبة، في ايجاد مؤسسات ناجحة وقد ادى ذلك إلى اضعاف الثقة بهذه المؤسسات واستغلال فشلها كذريعة لإحباط إي تجربة جدية.

الفرع الثالث/ معوقات وحواجز أخرى لتكامل الاقتصادي لبلدان شمال إفريقيا: إن السياسات الحكومية المتبعة وبعض العوامل الاجتماعية تعيق وجود تكامل الاقتصادي لدول شمال.

أولا: حواجز الاقتصاد السياسي.

تسهم سلسلة من المعوقات الاقتصادية السياسية في تراجع مستوى التكامل التجاري لبلدان المنطقة، إقليميا وعالميا :أنها غالبا أوسط وشمال أفريقيا حوافز الاندماج على المستوى الإقليمي لانعدام الثقة. من وجهة نظر اقتصادية، ما تتمتع بعوامل إنتاج متشابهة ومزايا نسبية (على سبيل المثال بلدان اتحاد المغرب العربي). ولكن هناك حاجة إلى مستوى من "الثقة المتبادلة" بين البلدان لكي ينجح التكامل التجاري الإقليمي، وقد تبين أن التعاون السياسي بين بلدان شمال أفريقيا يثير المشكلات. ويحول الصراع بين الصحراء الغربية والمغرب، والعالقات المتوترة بين المغرب والجزائر، والصراع في السودان، من بين أمور أخرى، دون تشكيل تكتل أكثر وحدة وتماسكا بين بلدان المنطقة[1].

ثانيا: غياب الشفافية.

توفر البيانات وشفافيتها مهمان للنمو. حيث يؤدي الافتقار إلى البيانات والشفافية في بلدان المنطقة إلى إضعاف المصداقية ويعرقل عملية وضع السياسات. وتعتمد مصداقية أي تحليلات للقدرة على تحمل الديون على شفافية البيانات. لكن بلدان المنطقة تتباين بشكل كبير في إبلاغها عن الدين العام. وفي الوقت نفسه، تخضع التحليلات الحالية لنواتج سوق العمل في المنطقة أيضا لعدم اتساق البيانات والتعريفات. ويجب أن يقوم أي تكامل تجاري في المستقبل على رسم سياسات حصيفة، الأمر الذي يتطلب في حد ذاته بيانات إقليمية موثوقة [2].

[1] - مجموعة البنك الدولي، **تقرير حول إحياء التكامل الإقليمي لشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر مابعد جائحة كورونا**، أكتوبر 2021، ص 34

[2] - مجموعة البنك الدولي، **مرجع سابق**، ص 35

ثالثا: المحسوبية

إن المحسوبية بين الدولة ونخبة عالم الأعمال في المنطقة تزايدت على مدى العقدين الماضيين، حتى بعد احتجاجات الربيع العربي، وقد ثبت وجود صلة بين المحسوبية والافتقار إلى ديناميكية القطاع الخاص وما يصاحب ذلك من عدم القدرة على خلق الكثير من الوظائف الجيدة.

ومن شأن تلك الأوضاع أن تحرم المنطقة من جني المكاسب المحتملة من التكامل الاقتصادي، وما يصاحب ذلك من عدم القدرة على خلق الكثير من الوظائف الجيدة. ومن شأن تلك الأبحاث والمؤلفات ذات الصلة أن المحسوبية تضر بالنمو الإقليمي الإجمالي، وهو ما قد يفسر لماذا لم تحقق بلدان المنطقة النتائج المتوقعة على الرغم من الإصلاحات الرامية لتحرير التجارة، علاوة على ذلك، تأثرت بلدان المنطقة بالصراعات، مما أدى إلى تدفق اللاجئين، وفاقم من حدة المتاعب الاقتصادية والاجتماعية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للاجئين أنفسهم، الذين يواجهون وطأة الفقر المتزايد وعقبات في الحركة والتنقل. ومنذ أواخر التسعينيات، شهدت المنطقة عدة صراعات مسلحة وأخرى من جانب طرف غير الدولة. (غير حكومي)، وأعمال عنف من جانب الدولة.

وتشير الحكمة التقليدية إلى أن العنف يمكن أن يقوض التجارة الدولية بشكل كبير. وعادة ما تنتج عن الصراعات عمليات حظر تجاري جزئي أو كلي. علاوة على ذلك، فإن العنف نفسه قد يعطل التجارة. فالشركات التي تتعامل مع التجارة تميل إلى العزوف عن المخاطرة، إذ قد يؤدي الصراع المسلح إلى تعطيل علاقتها التجارية العادية، وحينما يبدو اندلاع الصراع أمرا ممكنا، كما هو الحال عندما تكون هناك منافسات سياسية، تتضاءل آفاق التجارية .لأن الصراع يعادل رسوما بنسبة 5 %في المتوسط من قيمة التجارة. ولاشك أن الصراع في ليبيا عطل التجارة في المغرب العربي. كما أن الصراعات تقوض التجارة بشكل كبير وتضر بالتدفقات التجارية الثنائية في الصناعات التحويلية. ومن المثير للاهتمام أن أيا من الصراعات غير الحكومية التي درسها (كرم وزكي 2016) كان له تأثير على التجارة في الخدمات.

وبشكل عام، من المرجح أن تكون الصراعات التي تفجرت في العقود الأخيرة في منطقة شمال أفريقيا قد قلصت من أي تأثير إيجابي للتجارة على النمو.

خلاصة:

من خلال متم عرضه وتحليله في هذا الفصل توصلنا إلى أن دول شمال إفريقيا تتوفر على جملة من المعطيات الجغرافيا، والموارد الطبيعية والبشرية، والإمكانيات الاقتصادية، والمؤشرات والمقومات، التي تمكنها من جعل قصية التكامل الاقتصادي وتفعيله ليس فقط وممكنا فحسب، بل ومتميزا عن ما سواه من تجارب الدول الأخر.

غير أن توفر كل الإمكانيات التي تتربع عليها منطقة شمال إفريقيا، فانه قد خلصنا أيضا إلى أن هناك مجموعة من القيود التي تعيق وتعترض مسار التكامل الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، البعض منها راجع للقيود الاقتصادية، والبعض الأخر راجع للخلافات السياسية، والبعض الأخر اجتماعي ثقافي.

الخاتمة العامة

من خلال ما تم عرضه في هذا الدراسة تبين ان للتكامل الاقتصادي أهمية كبيرة الا انه تواجهه تحديات سبق وان قمنا بتوضيحها، فالتكامل بشكا عام هو على وجه الخصوص، وسيلة من وسائل المؤهلة للتنافس والاندماج بصورة ايجابية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، واصبحت اهمية التكتلات الاقتصادية الاقليمية احد المعالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها خاصة أمام الآفاق التي تسعى اليها هذه الدول، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا اليها:

- تحقيق تكامل ناجح وفعّال بين دول شمال افريقيا مرتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- دخول دول شمال افريقيا في تكتل يجعل منها قطرا – محور– مهم وفعال في المنطقة العربية، ولإفريقيا، بل وحتى العالمية.
- ان التقدم العلمي والتقني وما وصل اليه من مستويات، يجعل من التكامل الاقتصادي ضرورة حتمية لتقوية الدول المتكاملة وبالتالي مواجهة التحديات وتذليل الصعوبات.
- تزخر دول شمال افريقيا بإمكانيات طبيعية واقتصادية كبيرة تمكن شعوب هذه الدول من الخروج من حالة العجز، وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة وهذا في حالة قيام المشروعات المشتركة للاستغلال تلك الثروات.

التوصيات:

- تغليب المصلحة الاقتصادية على الخلافات السياسية.
- الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي.
- أخذ العبرة من الدول التي فشلت في تحقيق التكامل فيما بينها، والتي أصبحت عرضة للازمات المالية والاقتصادية والسياسية.
- تقوية البناء القانوني والمؤسساتي الضروري للتكامل الاقتصادي.

- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية، وتشجيعه على الاستمرار في دول شمال إفريقيا.
- إقامة مشروعات إنتاجية ضخمة مما يؤدي الى رفع الكفاءة الانتاجية وخفض التكاليف.

أفاق البحث:

من خلال تطرقنا لموضوع دارسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا اتضح لنا ان هذا الموضوع واسع ويحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحليل في العديد من الجوانب حيث أن هناك بعض الجوانب الهامة التي تتطلب التعمق والتفصيل منها ما يتعلق بوجه الخصوص بالعناوين التالية :

- معرفة نقاط القوة والضعف في اقتصاديات دول شمال افريقيا من خلال ما تملكه من ثروات للوصول الى ما يسمى بالكامل الاقتصادي.
- التفكير من التقليل في الخلافات السياسية التي تبقى عائق في توطيد العلاقات الاقتصادية بين دول شمال افريقيا.
- يتعين على دول شمال إفريقيا العمل على المزيد من التنويع لاقتصاداتها لتعزيز فرص التكامل في مختلف المجالات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ الكتب:

- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1994.
- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1998.
- خواجكية محمد هشام، التكتلات الاقتصادية الدولية، سوريا، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1972.
- وليامسون جون واخرون، التكامل النقدي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، الأردن ، دار الحصاد للنشر والتوزيع،ط2011،1.
- محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999.
- مبروك نزيه عبد المقصود، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار رؤية للنشر، الإسكندرية، 2007
- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد، 1989-2017.
- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

❖ المذكرات والأطروحات:

- رابح فضيل، التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994.
- بوقارة حسين، سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة قسم الماجستير، دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر1994/1993.
- المختار رنان، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المدخيل، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

- عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية- دراسة حالة الاتحاد الأوروبي- مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011-2012.
- كفية قسميوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015-2016.

❖ **المجلات:**

- د.بلوافي محمد- د.صديقي احمد، التكامل الاقتصادي والنقدي لدول شرق إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، العدد

❖ **التقارير**

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نشرة الاحصائيات الاقتصادية ، أبوظبي، 2020
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم40، 2020، الجدول رقم02،03
- مجموعة البنك الدولي، تقرير حول إحياء التكامل الإقليمي لشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، أكتوبر 2021.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

- London georgeallen and venwin ltd,The Theory of economieinegration BELA BALASSA,1969
- yadwigafarowiez .economie enternatiounale.benjamin.québec.1995.
- Robert Boyer et Al :Mondialionau delà des mythes (Alger : Casbah Ed, 1997)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا وهذا بالوقوف على أهم الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية التي تمتلكها في جزء كبير منها وتعد شيء ذو أهمية بالغة لتحقيق الهدف .ثم سلطنا الضوء على أهم المعوقات الاقتصادية والسياسية التي تحتاج الى دعم قوي وجهد مستمر لقيام التكامل الاقتصادي مما تحمل الكلمة من دلائل ومقومات وهذا بالرغم من وجود العديد من العوامل والمؤهلات التي تساعد على تحقيق ذلك.

كلمات مفتاحية

تكامل إقتصادي، دول شمال إفريقيا، امكانيات إقتصادية لدول شمال إفريقيا.

Summary

This study aims to identify the possibility of economic integration between the countries of North Africa and this by standing on the most important natural and economic capabilities that they possess in a large part of them and is something of great importance to achieve the goal. Then we shed light on the most important economic and political obstacles that need strong support and continuous effort to establish Economic integration is evidenced by the word, and this is despite the presence of many factors and qualifications that help to achieve this.

Keywords:

Economic integration, North African countries, North African countries' economic potential.